من عدم الواسطه بين الخبر والانشاء فاذا انتفا كونها انشاء ثبت كونها خبرا
والخبر لا بد له من نسبة خارجيه واما الثانيه فللعلم بان بعت لا بد له
على بيع اخر غير الذي وقع به وثانيها انها لو لم يكن انشاء لوجدت فيه خاصية
الخبر وهي احتمال الصدق والكذب اما الشرطية فلما عرفت واما الاستثنائيه
فلانه لو حكم عليه باحدهما كان خطا قطعا وهذا ما اشار اليه بقوله واحتمل
الصدق والكذب فان قلت لا نسلم هذا الاستدلال اذ لا يلزم من
انتفاء خاصيته التي انتفاؤه لان الخاصه يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها
قلنا هذه خاصة مساويه للخبر لان نقيضها وهو عدم احتمال الصدق
والكذب خاصه للانشاء واذا كان احد النقيضين خاصه لاحد الضدين
والاخر للاخر كان كل واحد من الخاصتين مطردا او منعكسا وسياتي تحقيق
ذلك في العلامات المتعلقه بالحقيقه والمجاز ان شاء الله تعالى وثالثها انها لو كانت
خبرا لكانت ماضيه اما الملازمه فلوضع الصيغه له لغة واما انتفاء اللازم
فلان الماضي لا يقبل التعليق لانه توقيف امر على امر وانما يتصور فيما لا يقع
بعد له فلم يقبل التعليق بيان لبطلان اللازم وقيل اخبار عما في الذهن
والتوازم مسلمة وما ذكر في بيان بطلانها غير صحيح اما الاول فلانا لا
نسلم انتفاء النسبه الخارجيه وانتفاء الخاصه الخبر التي هي احتمال الصدق ولكن
انما يكون كذلك لو لم يجعل اخبارا عما في الذهن غايته انه لا يعرف مطابقته
الا من جهة المخبر كما اذا اخبر ان في ذهنه صورة كذا او لا يعرف بدليل خارجي
واما الثالث فلانه ماض والتعليق معناه انه ثبت في ذهني تعليق الطلاق
بكذا فالقابل للتعليق في التحقيق هو ما في الذهن واللفظ اخبار عنه واعلام
عنه واعلام به والفرق بين القولين دقيق وتحقيقه ان من الحقها بالانشاء
يقول ان بعت مثلا معناه حدوث البيع بهذا اللفظ ومن الحقها بالاخبار يقول
ان معناه حدوث البيع بما في الذهن من الانبعاث الذي عبر عنه بهذا اللفظ واما
مركب ناقص منه القسم الثاني من قسمي المركب وهو الذي لا يصح السكوت عليه
تقييدي ان كان احد الجزئين قيدا للاخر نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم
في الدار او غيره ان لم يكن كذلك نحو في الدار وان زيدا والا اي وان لم
يقصد بجزء منه الدلاله على جزء المعنى فمفرد سواء لم يكن له جزء كهمزة الاستفهام او كان

له جزء ولكن لا جزء لمعناه كلفظ الله تعالى او كان له جزء ولمعناه جزء
ولكن لا يدل جزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما او كان له جزء ولمعناه
جزء ويدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلاله غير مقصوده كالحيوان الناطق
علما لشخص انساني وهو اي المفرد اما ان يستقل في الدلاله على معناه بان لا
يحتاج الى ضميمة او لا فان استقل فعل ان دل بهيئته على احد الازمنة
الثلاثة وقوله بهيئته يعني بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في مادة
موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنه الثلاثه التي هي الماضي والحال والاستقبال
مثلا هيئة نصر وهي الملتئمه من ثلاثة احرف متواليه انما تحققت فهم الزمان
الماضي بشرط ان يكون تحققها في ضمن ماده موضوعه متصرف فيها فلا يرد النقض
بنحو جسق وحجر والا اي وان لم يدل بهيئته على احد الازمنه الثلاثه سواء
انتفت دلالته على الزمان او لا ولكن دل لا بهيئته بل بمجموع اللفظ كصبوح
لشرب الصبح او دل على الزمان بهيئته ولكن لا على احد الازمان الثلاثه
كمقتل لزمان القتل فاسم فالاسم لفظ مفرد مستقل لا يدل بهيئته على احد
الازمنه وان لم يستقل في الدلاله على معناه بل يحتاج الى ضميمة تنضم اليه
فحرف فالحرف لفظ مفرد غير مستقل في الدلاله على معناه فان قلت
يبطل طرده وعكس تعريف الفعل بالافعال الناقصه فانها لا تدل على امر قائم
بمرفوعها بل على نسبة شيء ليس مدلولها الى موضوع ما ولذا قيل انها انما
سميت افعالا ناقصه لدلالتها على معان غير تامه اي لا يصح ان يخبر بها وحدها
او لانها لا تفيد فائده تامه بمرفوعها بخلاف سائر الافعال قلنا
يختار ادراجها في الحروف كما ادرجها المنطقيون في الاداه حيث جعلوها
رابطه زمانيه يرتبط بها المحمول بالموضوع ولذلك قيل ان نظر النحاة فيها
من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال
الناقصه تشارك ما عداها من الافعال التامه في كثير من العلامات والاحوال
جعلوها افعالا واما المنطقيون فوجدوا معانيها موافقة معاني الادوات
في عدم صلاحيه الاخبار بها وحدها فادرجوها في الادوات او نقول وهو الاحسن
في الجواب كان مثلا على الكون المنتسب الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق
الكون كان من الافعال التامه وان كان المراد نسبة كونه شيئا اليه كان من الافعال الناقصه

Copyright ©King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)